

محضر

اجتماع لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

بتاريخ 3 مارس 2021

الدورة العادية الثانية

جلسة عدد 16

• تاريخ الاجتماع : 3 مارس 2021.

• جدول الأعمال :

- مواصلة النظر في مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 38 لسنة 2020 المؤرخ في 13 اوت 2020 والمتعلق بأحكام استثنائية للإنتداب في القطاع العمومي عدد 2021/08 .

• الحضور :

الحاضرون : (13) - المعتذرون : (1) - المتغيبون : (8)

رفع الجلسة : (11.00)

افتتاح الجلسة : (10.00)

• مداولات اللجنة :

اجتمعت لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي بتاريخ 03 مارس 2021 ، برئاسة السيد فيصل الطاهري لمواصلة النظر في مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 38 لسنة 2020 المؤرخ في 13 اوت 2020 والمتعلق بأحكام استثنائية للإنتداب في القطاع العمومي عدد 2021/08 .

حيث تم التطرق إلى آجال فتح المنصة الرقمية لتسجيل المترشحين للإنتداب وإغلاقها، وقد لاحظ أحد النواب أن مسألة الآجال بخصوص فتح المنصة الرقمية لتسجيل المترشحين وإغلاقها هي نفس الآجال التي تنسجم مع مدة نفاذ القانون عدد 38 لسنة 2020 المزمع تنقيحه بمقتضى هذا المقترح، وبالتالي هي آجال تنسحب على مقترح تنقيح القانون الأصلي ، وأكد عدد من النواب على أن تعديل مدة فتح الآجال للتسجيل بالمنصة الرقمية وإغلاقها سيمس من آجال نفاذ القانون عدد 38 لسنة 2020 من جهة ،ومن صبغة الأحكام الإستثنائية للإنتداب في القطاع العمومي المنصوص عليها بالقانون من جهة أخرى، كما سيمس من جوهر القانون .

هذا وطالب مجموعة من أعضاء اللجنة بمزيد التدقيق في مقترح القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 38 لسنة 2020 وتأجيل النظر فيه إلى حين صدور المرسوم الترتيبي المتعلق

بتطبيق القانون عدد38 لسنة 2020 ليتم على ضوءه النظر في وجاهة هذه المبادرة التشريعية، واعتبر عدد آخر من النواب أن هناك إمكانية أن يتم تمكين من هم فوق سن 45 سنة من الترشح بمقتضى الأمر الترتيبي الذي سيضبط كل التفاصيل المتعلقة بتطبيق القانون أنف الذكر ، مشيرين إلى أنه يمكن التخلي عن هذه المبادرة التشريعية باعتبارها ستصبح من دون جدوى إذا تم التنصيب على إمكانية انتداب هذه الفئة بنص المرسوم المذكور أعلاه .

وطرحت عديد التساؤلات من طرف السيدات والسادة النواب عن أسباب تأخر إصدار الأمر الترتيبي المتعلق بتطبيق القانون عدد38 لسنة 2020 ، وتأخر انطلاق العمل بالمنصة الرقمية لتسجيل المترشحين للانتداب والتي سبق وأن تعهدت السيدة الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية بأنها ستنتقل في العمل خلال شهر جانفي 2021 .

وشدد أغلب أعضاء اللجنة على ضرورة تسريع الحكومة بنشر الأمر الترتيبي أنف الذكر وانطلاق العمل بالمنصة الرقمية لتسجيل المترشحين ، واستحسنوا فكرة التريث وتأجيل النظر في مقترح القانون موضوع التداول حتى صدور الأمر الترتيبي المتعلق بتطبيق القانون عدد38 لسنة 2020 ، معبرين في ذات الصدد عن تمسكهم بردّ الإعتبار للشباب المهمش الذي عانى من الإقصاء على مدى سنوات عديدة .

وتم بعد التداول ، التصويت بالموافقة على تأجيل النظر في مقترح القانون المتعلق بتنقيح

القانون عدد38 لسنة 2020 المؤرخ في 13 اوت 2020 والمتعلق بأحكام استثنائية للإنتداب

في القطاع العمومي إلى حين صدور الأمر الترتيبي المتعلق بتطبيق القانون عدد38 لسنة

2020 بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وذلك بإجماع أعضاء اللجنة الحاضرين .

اللجنة

رئيس

مقررة اللجنة

السيدة

السيد فيصل الطاهري

صفاء الغريبي